الهيئة الوطنية
للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
National Authority for Qualifications &
Quality Assurance of Education & Training

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير الزيارة التتبعية للبرامج

برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب

كلية دراسات الحاسوب

جامعة أما الدولية – البحرين

مملكة البحرين

تاريخ الزيارة التتبعية الأولى: 2-3 يونيو 2015

تاريخ المراجعة: 28-30 يناير 2013

HC058-C2-F002

جدول المحتويات

1. نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج 2

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم.....5

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج.....9

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين 13

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة..... 20

6. الاستنتاج..... 24

ملحق1 : الحُكم الخاص بكل توصية 25

ملحق 2: الحُكم الإجمالي..... 26

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2015

1. نبذة عامة حول الزيارة التتبعية للبرامج

تعدُّ الزيارة التتبعية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين جزءاً من منظومة ضمان الجودة المستمرة، والمراجعة، وإعداد التقارير، والتحسين.

وتنطبق الزيارة التتبعية على كافة البرامج الأكاديمية التي خضعت للمراجعة من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي وفق إطار مراجعة البرامج في الكلية، وصدر في حقها حُكم: "قدْرٌ محدودٌ من الثقة"، أو "غير جدير بالثقة".

ويعدُّ تقرير الزيارة التتبعية هذا مكوِّنًا أساسيًّا في عملية متابعة مراجعة البرامج، حيث تم تقييم التقدُّم المتحقق في برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب، والذي تطرحه جامعة أما الدولية في مملكة البحرين، وذلك بتاريخ 2-3 يونيو 2015؛ استنادًا إلى إطار المراجعة المنشور، وسياسات وإجراءات الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين.

وقد تم إعداد الأجزاء التالية من هذا التقرير بوصفها جزءًا من المرحلة الثانية من دورة متابعة البرامج الأكاديمية التي تقوم بها إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي/ الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، والمشار إليها في دليل مراجعة برامج مؤسسات التعليم العالي، والصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي. وتقترن هذه المرحلة بعملية مستمرة لمراجعة وتحسين الجودة المؤسسية والأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي التي تمارس عملها في مملكة البحرين.

1-1 أهداف الزيارة التتبعية

i. تقييم التقدُّم المتحقق إزاء التوصيات الواردة في تقرير مراجعة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب، كلية دراسات الحاسوب، جامعة أما الدولية (استنادًا إلى المؤشرات الأربعة الموضوعة من قبل الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين)، منذ أن تمت مراجعة البرنامج في تاريخ 28-30 يناير 2013.

ii. تقديم المزيد من المعلومات والدعم لعملية التحسين المستمرة للمعايير الأكاديمية، وتعزيز جودة التعليم العالي، وعلى وجه التحديد ما يقدم في برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب في جامعة أما الدولية، والتعليم العالي داخل مملكة البحرين ككل.

2-1 نبذة عامة

أُجريت عملية مراجعة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب في جامعة أما الدولية في مملكة البحرين، من قِبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب في مملكة البحرين، في تاريخ 28-30 يناير 2013.

وقد كان الاستنتاج العام الذي خلُصت إليه لجنة مراجعة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب في جامعة أما الدولية، أن البرنامج "غير جدير بالثقة". وبناءً على ذلك، شملت الزيارة التتبعية مراجعة الأدلة التي قدمتها جامعة أما الدولية إلى إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي، وخطة التحسين، وتقرير التقدُّم والمواد المساندة له، والوثائق التي قُدِّمت أثناء الزيارة التتبعية، والمعلومات التي تحصلت عليها اللجنة أثناء المقابلات.

وقد كان الحُكم الذي أصدرته لجنة المراجعة الخارجية على برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب في جامعة أما الدولية بخصوص كل مؤشر ما يلي:

المؤشر 1: برنامج التعلُّم؛ "**مستوفٍ**"
المؤشر 2: كفاءة البرنامج؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 3: المعايير الأكاديمية للخريجين؛ "**غير مستوفٍ**"
المؤشر 4: فاعلية إدارة وضمان الجودة؛ "**غير مستوفٍ**".

وقد أُجريت الزيارة التتبعية من قبل لجنة مراجعة مؤلفة من عضويْن. كما ركزت الزيارة التتبعية هذه على تقييم كيفية تعامل المؤسسة مع التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة الناتج عن مراجعة البرنامج في 28-30 يناير 2013. وفيما يتعلق بكل توصية وردت ضمن كل مؤشرٍ من المؤشرات الأربعة، أصدرت لجنة المراجعة حُكمها فيما إذا كانت تلك التوصية "مُعالجة بالكامل"، "مُعالجة جزئيًّا، أو "غير مُعالجة"؛

وذلك باستخدام المعايير المُدرجة في الملحق (1). كما أُصدر حُكم إجمالي فيما إذا كان هناك "تقدم جيد"، "تقدمٌ ملائم"، أو "تقدمٌ غير ملائم"؛ بناءً على المعايير المدرجة في الملحق (2).

1-3 نبذة عامة حول برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب

كان برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب هو البرنامج الوحيد الذي تطرحه كلية دراسات الحاسوب في جامعة أما الدولية عند القيام بالزيارة التتبعية. ويُدار البرنامج من قِبل قسم علوم الحاسوب، كما أنَّ هناك (11) عضو هيئة تدريس، من بينهم العميد، والعميد المساعد، ورئيس القسم، يساهمون في تقديم البرنامج. والبرنامج مكون من (198) ساعة معتمده موزعة على (11) فصل دراسي بواقع ثلاث فصول في كل سنة دراسية. وقد تم تقسيم الـ (198) ساعة معتمدة في البرنامج بين المقررات الدراسية العامة، ومقررات الرياضيات والعلوم، ومقررات الحوسبة بما فيها أخلاقيات الحوسبة، ومشروع البحث (أ) و(ب)، ومقرر التدريب العملي، وثلاثة مقررات اختيارية. وفي الوقت الذي أُجريت فيه الزيارة التتبعية، كان هناك (240) طالبًا ملتحقين بالبرنامج، (60%) منهم يشغلون وظائف بدوام كامل.

2. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب في جامعة أما الدولية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2013، تحت المؤشر(1): برنامج التعلُّم؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 1-1: *أن توجِد فترة استقرار في المنهج الدراسي؛ لكي يمكن تقييم أثر التغييرات التي تحصل مؤخرًا على دفعة كاملة من الطلبة.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

لدى كلية دراسات الحاسوب سياسة لتطوير، ومراجعة، وتعزيز البرامج، وهي معدَّلة، ودخلت حيز التنفيذ في شهر نوفمبر 2014. وهذه السياسة تحكم عملية تعديل، أو تعزيز البرامج المطروحة حاليًا من قبل الجامعة، وتحدد مسئوليات الوحدات واللجان المختلفة. وقد درست لجنة المراجعة هذه السياسة، ووجدت أن الجامعة تقوم بمراجعة البرامج في دورة من (3-5) سنوات؛ يمكن بموجبها الأخذ في الاعتبار إجراء تغييرات كبيرة في المنهج الدراسي، ومراجعة وتعديل مخرجات التعلُّم المطلوبة، والقيام بتغييرات جوهرية في طرق التعليم والتعلُّم والتقييمات. وتوجِب هذه السياسة قيام لجنة مراجعة المناهج الدراسية في الكلية بإجراء مقايسة مرجعية رسمية، وتحصيل التغذية الراجعة من الأطراف الداخلية والخارجية ذات العلاقة، واستخدام النتائج المتحصلة من تحليل وضع السوق. وخلال الزيارة التتبعية، علِمت لجنة المراجعة أن هناك عملية معرَّفة بخصوص الموافقة على البرنامج المعدَّل، حيث تقوم لجنة مراجعة المناهج الدراسية في الكلية باقتراح البرنامج المطلوب تعديله على المجلس الأكاديمي، ثم يشكِّل المجلس الأكاديمي لجنة للإشراف على المناهج الدراسية لمراجعة التعديل المقترح، وإرسال تغذية راجعة مرة أخرى للمجلس الأكاديمي؛ بغرض الموافقة النهائية على التعديل. وخلال المقابلات، تأكدت لجنة المراجعة من أن المراجعة الأخيرة للبرنامج قد جرت في العام الدراسي 20012-2013، وأنه لم تكن هناك تعديلات كبيرة في البرنامج منذ تلك المراجعة، فيما عدا إضافة مقرر: "حقوق الإنسان" وفقًا لضوابط مجلس التعليم العالي. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى تعديل المقررَيْن: (CSCI533 وCSCI613)، وفقًا للتوصيات الواردة في تقرير الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب لعام 2013. وفي الاجتماعات التي

عُقِدت مع الطلبة، أكدوا أنهم لم يجدوا تغييرات كبيرة في البرنامج منذ العام الدراسي 2012–2013. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أن التغييرات الكبيرة لن يتم القيام بها إلاّ خلال المراجعة الدورية القادمة، والمجدولة في نهاية العام الدراسي 2015–2016. وفي مقابل ذلك، سيتم إجراء أي تعديلات ثانوية، كتغيير الكتاب الدراسي، أو محتوياته في نهاية كل عام دراسي. كما أُبلِغت لجنة المراجعة، أن أي تغييرات في توصيف البرنامج بنسبة أقل من (15%) يتم القيام بها داخل الكلية، دون الحاجة للرجوع إلى المجلس الأكاديمي، إلا أنَّ التغييرات التي تتجاوز (15%) يتم رفعها إلى المجلس الأكاديمي بغرض الموافقة عليها.

توصية 1–2: أن تعيد النظر في المقررات الدراسية الخاصة بالشبكات؛ لكيلا تكون معتمدة – إلى حدٍّ كبير – على منتجات شركة سيسكو.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

قامت كلية دراسات الحاسوب بتعديل توصيفات المقررَيْن: (CSCI533 وCSCI613). فالمقرر: "توصيل البيانات والشبكات 1 (CSCI533)" هو مقرر أساسي في الشبكات، كما أنه يصف المفاهيم المتعلقة بنموذج الشبكات المتعددة الطبقات. أما مقرر: "توصيل البيانات والشبكات 2 (CSCI613)" فهو مقرر متقدم في الشبكات، يتضمن معرفة أكثر عمقًا حول التوجيه والبروتوكولات. وقد لاحظت لجنة المراجعة – من خلال ملفات المقررات الدراسية – أن الكلية قد أضافت موضوعات جديدة لهذيْن المقررَيْن؛ لموازنة المحتويات النظرية والعملية. وقد غيّرت الأجزاء النظرية المُضافة توجه هذيْن المقررَيْن؛ ليصبحا مقررَيْن أكاديمييْن أكثر من كونهما مقررَيْن للتدريب المهني. كما استبدلت الكلية الكتاب الدراسي في كِلا المقررَيْن بكُتب دراسية ذات توجه أكاديمي أكثر، وأدخلت نظامًا آخرَ لمحاكاة الشبكات (GNS3)، إضافة إلى نظام محاكاة سيسكو. كما أنَّ هناك أدلة من ملفات المقررات الدراسية على تغييرات في التقييمات الخاصة بهذيْن المقررَيْن؛ من أجل موازنة المعارف النظرية والعملية. وكذلك هناك أدلة على أن المواد التعليمية قد تغيرت نحو تقديم المعارف النظرية مثل شرائح العروض التقديمية، والمقالات البحثية المستخدمة خلال المحاضرات. وخلال الاجتماعات التي عُقِدت مع الطلبة، علِمت لجنة المراجعة أنه، وبسبب هذه التغييرات، فإن الطلبة الآن يكتسبون معارف نظرية، ومن ثم يمارسونها في المختبر. وخلال المقابلات

مـع منسـقي المقـررات الدراسـية، علِمـت لجنـة المراجعـة أن القسـم قـد قـام بتعـديل الجـزء الخـاص بسـياق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررين؛ لكي تعبِّر عن الموضوعات الجديدة المُضافة.

توصية 1-3: ***أن تعيد النظر في كيفية محاذاة مخرجات التعلُّم المطلوبة لمقررات العلوم إلى مخرجات التعلُّم المطلوبة على مستوى البرنامج.***

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

مخرجات التعلُّم المطلوبة والخاصة بمقررات العلوم مصممة ومربوطة مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. وقد تمخضت هذه الممارسة بالدرجة الأولى عن تشكيل وربط كافة مقررات العلوم والرياضيات بثلاثة مخرجات تعلُّم عامة للبرنامج هي: المعرفة والفهم (أ2: القدرة على تطبيق المعرفة المناسبة للتخصص في الحاسوب والرياضيات والعلوم)، المهارات العامة (د1: القدرة على العمل بفاعلية ضمن فِرق العمل لإنجاز هدف مشترك؛ ود2: القدرة على التواصل بصورة فعّالة ضمن مجموعة من المتلقين). وخلال الزيارة التتبعية، تفحَّصت لجنة المراجعة ملفات المقررات الدراسية الخاصة بالعلوم، ووجدت أن المحتويات والتقييمات في هذه المقررات تمكِّن الطلبة من تطوير معرفة أساسية، وفهم في مختلف جوانب العلوم، كما وجدت أدلة على العمل الجماعي كما هو واضح في المشروعات الجماعية، والتجارب المختبرية، والواجبات الجماعية. وعلاوة على ذلك، فقد كانت هناك أدلة على تطوير مهارات التواصل، حيث يجب على الطلبة تقديم العروض، وإعداد تقارير علمية خلال الدروس التي تجري في المختبر. وقد وجد أغلب الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة هذه المقررات ذات قيمة من حيث تنمية معارفهم العامة وتخصصاتهم أحيانًا كما هي الحال في المقررات الدراسية الخاصة بالرياضيات. كما أشاروا إلى أن هذه التخصصات قد حسَّنت مهارات التواصل التحريري والشفهي لديهم، ودعمتهم في تشكيل فريق عمل فعَّال. إلا أنه كان بعض الطلبة يساورهم القلق من العدد الكبير للساعات المعتمدة للمقررات الدراسية ذات الصلة بالعلوم. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلِغت لجنة المراجعة أن هذه المقررات هي جزء من متطلبات الاعتماد الخاصة بمجلس اعتماد برامج الهندسة والتكنولوجيا (ABET). وخلال الاجتماعات التي جرت مع أعضاء هيئة تدريس برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب، علِمت لجنة المراجعة أن هذه المقررات قد تم تطويرها وربطها بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج من قبل كلية

الدراسات العامة، وأن هناك دورًا محدودًا لفريق البرنامج في اتخاذ القرار بخصوص مقررات العلوم المطلوبة، ووضع مخرجات التعلُّم المطلوبة الخاصة بها، وربطها بمخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن يكون للقسم دورٌ أكثر فاعلية في تحديد المقررات الدراسية المطلوبة ومحتواها؛ لكي تتضمن هذه المقررات موضوعات ذات صلة بتخصص علوم الحاسوب، وأن تساهم بشكل أكثر في تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للبرنامج ككل.

3. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب في جامعة أما الدولية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2013، تحت المؤشر(2): كفاءة البرنامج؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 2-1: أن تضمن بأن تكون امتحانات القبول الخاصة بها ذات مصداقية ومُصممة وفقًا للمعايير والممارسات العالمية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لقد قامت جامعة أما الدولية بتعديل سياسة القبول الخاصة بها، والتي تنص على أنه يجب أن يكون الطلبة المتقدمون حاصلين على شهادة ثانوية معترف بها، غير أن هذه السياسة لم تذكر درجة محددة للقبول في البرنامج. حيث يتم حساب درجة المتقدمين بناءً على أدائهم في اختبارات القبول الخاصة بجامعة أما الدولية (70%)، ودرجة المقابلة الشخصية مع العميد (30%) وحسب. وقد درست لجنة المراجعة مجموعة مواصفات الطلبة المقبولين، ولاحظت أنه لم يُطلب منهم جميعًا أداء اختبارات القبول أو مقابلة العميد. وخلال الزيارة الميدانية، وردت الإشارة إلى أن خريجي مدرسة أما الدولية مُعْفُونَ من هذه الاختبارات، وأنهم يلتحقون ببرامج الجامعة مباشرة. ومع ذلك، فإن هذا الأمر غير منصوص عليه بشكلٍ واضح في سياسة القبول. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن موظفي الجامعة الذين قابلتهم لجنة المراجعة من شرح الأساس الذي تتم بموجبه هذه الإعفاءات. وتضم اختبارات القبول اختبارات في موضوعات الرياضيات، واللغة الإنجليزية، والعلوم، والتحليل المنطقي، حيث من المفترض أن يحصل المتقدمون على درجات بحدٍّ أدنى (60%)، (60%)، (50%)، و(50%) في هذه الموضوعات على التوالي. أما الطلبة المتقدمون الذين يحصلون على درجات أقل من الحد الأدنى في الرياضيات واللغة الإنجليزية، فعليهم إكمال مقررات استدراكية والنجاح فيها، وهي مقررات: (MATH300, PREN300,PREN301, and PREN302). إلا أنه ليس واضحًا ما العواقب المترتبة على أولئك الذين لا يستوفون الحد الأدنى من الدرجات المطلوبة في العلوم والتحليل المنطقي، ومن ثم الغاية من تحديد الحد الأدنى للدرجة. وقد قامت جامعة أما

الدولية بمقايسة مرجعية لاختبارات القبول الخاصة بها، إضافة إلى اختبارات رسمية عالمية كاختبار الاستعداد الدراسي (SAT)، والاتجاهات العالمية في دراسة الرياضيات والعلوم (TIMSS)، والامتحانات الوطنية للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب. غير أنَّ جميع أنشطة المقايسة المرجعية هذه تمت وفق مستويات سطحية؛ كونها أنشطة مقايسة مرجعية غير رسمية تتم على أساس معلومات محدودة متاحة في المواقع الإلكترونية، والبعض منها يعدُّ غير موثوق به. وما أن يُكمل المتقدمون أداء هذه الاختبارات، يتم القيام بتحليل صدق، وثبات، وتحليل الفقرات من قبل جامعة أما الدولية، كما تخضع هذه الاختبارات للمراجعات الخارجية. إلا أنَّ لجنة المراجعة تشعر بالقلق من أن الممتحِنين الخارجيين ليسوا من الخبراء في وضع هذا النوع من الاختبارات، وعلاوة على ذلك، فليس واضحًا ما المعايير المستخدمة التي تمَّ تقييم الامتحان على أساسها. وكما ذُكِر من قبل، فإن المقابلة الشخصية مع العميد تقدَّر بنسبة (30%) من الدرجة الكلية، والتي تنص بموجبها سياسة القبول على أن العميد يقيِّم الطلبة في الجوانب التالية: مهارات التواصل، مقومات الشخصية والدافعية، والمعرفة العامة في المجال المرتبط بالبرنامج. وقد درست لجنة المراجعة عينات من أوراق التقييم الخاصة بمقابلات القبول التي قدِّمت لها، ولاحظت أن هذه الأوراق بسيطة للغاية، وتتكون من أربعة أسئلة عامة تُطرح على الطالب أثناء المقابلة دون معايير واضحة عن كيفية توزيع الدرجات. وهذا الأمر بحاجة للمعالجة.

توصية 2-2: أن تقوم بمراجعة مدة الدراسة اللازمة لإكمال برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب للطلبة الموظفين بدوام كلي.

الحُكم: غير مُعالجة

يتكون برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب من (198) ساعة معتمدة، ويسمح للطلبة التسجيل في (18) ساعة معتمدة كحدٍّ أقصى، و(12) ساعة معتمدة كحدٍّ أدنى في كل فصل دراسي. وينطبق هذا على الطلبة الموظفين، وغير الموظفين على السواء، حيث يمثل الطلبة الموظفين (60%) من مجموع الطلبة. وقد أجرت جامعة أما الدولية دراسة على طلبتها؛ لتقييم ملاءمة طول فترة الدراسة بالنسبة لطلبتها الموظفين، وقد شملت الدراسة جميع الطلبة (240 طالبًا)، أجاب منهم (91) طالبًا فقط على الاستطلاع. وتشير النتائج إلى أن (64%) من الطلبة الذي أجابوا على

الاستطلاع يشعرون بالرضا عن المدة الحالية التي يقضونها في الدراسة؛ وهذا، من وجهة نظر لجنة المراجعة، يدل على أنَّ (36%) من الطلبة الموظفين الذين أجابوا على الاستطلاع ربما يكونون بحاجة لمدة أطول للدراسة. ومع ذلك، فالكلية لم تبحث بشكلٍ أكثر في الأسباب الكامنة وراء هذه الإجابات. كما تشير الدراسة التي أُجريت إلى أنَّ (71%) من الطلبة الملتحقين بالبرنامج "قادرون على الدراسة، وأداء مهام العمل دون مشاكل". ومع ذلك، فإن الدراسة لا توضح وضع الـ (29%) من الطلبة المتبقين. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بأن تفكر بشكل أكثر في طول المدة الزمنية المسموح بها للطلبة الموظفين للدراسة.

توصية 2-3: أن تقوم بتعيين أعضاء هيئة تدريس من حَمَلة شهادة الدكتوراه في علوم الحاسوب، ويكون لديهم الخبرة الكافية، مع أخذ التنوّع في الاعتبار في تخصصاتهم.

الحُكم: غير مُعالجة

يذكر تقرير التقدم المُقدَّم إلى لجنة المراجعة بأن الكلية "قد طوَّرت ونفَّذت خطة للتوظيف؛ لتضمن أن لدى البرنامج العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين"، إلا أنَّ الأدلة المقدمة عبارة عن جدول يشير إلى عدد أعضاء هيئة التدريس المعينين أصلاً، وتاريخ تعيينهم للفترة من مايو 2014، حتى إبريل 2015. وخلال الزيارة الميدانية، كان هناك ثلاثة أعضاء هيئة تدريس، من مجموع خمسة أعضاء من حَمَلة درجة الدكتوراه، قد تم تعيينهم خلال شهر واحد من تاريخ الزيارة التتبعية، التحق اثنان منهم بالعمل في الجامعة قبل أسبوع واحد من تاريخ هذه الزيارة. إلا أنَّ الحاجة إلى أعضاء هيئة التدريس لم تكن مُوضَّحة في خطة التعيين. وخلال المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة أن لدى جامعة أما الدولية مجموعة محددة من أعضاء هيئة التدريس تختار منها أساتذتها، بناءً على حاجاتها التدريسية في كل فصل دراسي. وقبل شهرين من بدء كل فصل دراسي، فإنه يُتوقع من رئيس القسم أن يقوم بتعبئة استمارة طلب القوى العاملة؛ لتحديد حاجة القسم من أعضاء هيئة التدريس للفصل الدراسي المُقبل. وقد تسبب ذلك في العديد من الحالات بأن يلتحق أعضاء هيئة التدريس بالكلية بعد بداية الفصل الدراسي، كما ذكر الطلبة والأساتذة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أثناء الزيارة التتبعية. وقد درست لجنة المراجعة البيانات التي قُدِّمت لها عن أعضاء هيئة التدريس، ولاحظت أن قائمة الأساتذة المعينين لتدريس البرنامج تتغير باستمرار كل

فصل دراسي. وهذا، من وجهة نظر لجنة المراجعة، يؤدي إلى عدم الاستقرار في الكلية، وأنه قد يعيق خبرات التعلُّم المقدمة للطلبة. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بتطوير وتنفيذ خطة تعيين طويلة الأجل؛ تضمن الاستقرار في تعيين أعضاء هيئتها التدريسية، لاسيما أولئك الذين يحملون درجة الدكتوراه.

توصية 2-4: *تنفيذ خطط مناسبة لتحسين جودة المخرجات البحثية لأعضاء هيئتها التدريسية.*

الحُكم: غير مُعالجة

لقد طوَّرت الكلية خطةً إستراتيجيةً للأبحاث في العام الدراسي 2014-2015، وتتوافق مع الخطة الإستراتيجية للجامعة. وتدعو خطة الأبحاث الخاصة بالكلية أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الأبحاث، وتشير إلى نوع الأبحاث المتوقع أن يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، كما تشير هذه الخطة أيضًا إلى الدعم الذي يُقدَّم لأعضاء هيئة التدريس عند اكتمال أبحاثهم. وخلال المقابلة، ذكر أعضاء هيئة التدريس أنه من المتوقع منهم إكمال ورقة بحثية واحدة على الأقل في كل عام دراسي، وأن هناك توقيتات زمنية لتقديم تقارير عن المراحل المختلفة لأعمالهم. إلا أنه لم تقدَّم للجنة المراجعة خطة واضحة عن الكيفية التي تنوي بها الكلية بناء قدرة بحثية لدى أعضاء هيئتها التدريسية، ودعمهم لإكمال هذه الأنشطة. وعلاوة على ذلك، وفي عدد من المقابلات، ذُكِر أن أعضاء هيئة التدريس قد تم إعفاؤهم من الأنشطة البحثية؛ نظرًا لأنهم ينهضون بأعباء تدريسية وإدارية إضافية. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الكلية بوضع وتنفيذ خطة تفصيلية لتطوير قدرات أعضاء هيئة التدريس، وتحسين جودة مخرجاتهم البحثية.

4. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب في جامعة أما الدولية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2013، تحت المؤشر(3): المعايير الأكاديمية للخريجين؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 3-1: *أن تضمن بأن التقييمات تتوافق مع مجموعة مخرجات التعلُّم الخاصة بالمقررات الدراسية.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تم تعديل سياسة التعليم والتعلُّم، والتقييم؛ ونتيجة لذلك فقد أدخلت الكلية آلية لمواءمة التقييمات مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية من خلال إشراك "منسقي التخصص"، ومستويات ثلاثة للموافقة عليها. كما أنَّ هناك ثلاثة منسقين للتخصص في القسم؛ كلٌّ منهم مسئولٌ عن التأكد من أن أدوات التقييم مناسبة لتقييم تحقيق مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات. كما يقوم منسق المقرر الدراسي بإعداد خطة تقييم للمقرر؛ تكون فيها مخرجات التعلُّم المطلوبة في كل مقرر مصممة ومربوطة مع أداة تقييمية، كما أنَّ معايير الأداء معرَّفة، إضافةً إلى القيمة الوزنية لكل مُخرج من مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ يتمُّ بعد ذلك تعديل خطة التقييم والمصادقة عليها من قبل رئيس القسم ومساعد العميد والعميد. وعلاوة على ذلك، يقوم منسق المقرر بإعداد جدول توصيف لكل طريقة تقييم، حيث يتم ربط الأسئلة مع مخرجات التعلُّم المطلوبة، والموضوعات المغطاة، ونوع المعارف أو المهارات الخاضعة للقياس، ويحدد جدول التوصيف النقاط المخصصة لكل مُخرَج من مخرجات التعلُّم المطلوبة؛ من أجل تحديد القيمة الوزنية لقياس مُخرَج تعلم مطلوب بعينه ضمن الأداة التقييمية. كما يتم تعديل جدول التوصيفات من قبل منسق التخصص، والمصادقة عليه من قبل رئيس القسم، والعميد المساعد، والعميد. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن كافة أعضاء هيئة التدريس، بمن فيهم الأعضاء الجدد، وذوو الدوام الجزئي على دراية بهذه الآلية، كما أشاروا إلى ذلك أثناء المقابلة. وتبين ملفات المقررات الدراسية تنفيذًا منسجمًا لهذه الآلية، إلا أن لجنة المراجعة لاحظت أن المقررات الدراسية مقسَّمة إلى تخصصيْن عامّيْن هما: علوم

الحاسوب، ونُظُم المعلومات الإدارية، دون مزيد من التصنيف للتخصصات الفرعية لهذه المقررات داخل البرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق؛ نظرًا لأن كلًّا من العميد ورئيس القسم يقومان بدور منسق التخصص؛ لذا فهما يقومان بمراجعة ذاتية لمقرراتهما.

توصية 3-2: أن تضمن بأن البرنامج عندما يتم تعديله في المرة القادمة يخضع للمقارنة المرجعية على جميع المستويات، وأن يتم وضعه في حالة مماثلة مع البرامج المشابهة المطروحة محليًّا واقليميًّا، وعالميًّا.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

هناك سياسة مطوَّرة للمقارنة المرجعية تعرِّف هدف وإجراءات كلٍّ من المقارنة المرجعية الرسمية وغير الرسمية. وقد قامت الكلية بممارسة لمقارنة مرجعية غير رسمية مع ثلاث جامعات محلية، وإقليمية، وعالمية. وقد كان الهدف من وراء هذه المقارنة المرجعية غير الرسمية مقارنة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب مع برامج أخرى مماثلة، وتحديد جوانب التحسين. ويغطي نطاق المقارنة المرجعية غير الرسمية مقارنة مقررات علوم الحاسوب الأساسية، ويركز بالدرجة الأولى على الجوانب ذات العلاقة بالساعات المعتمدة، وطرق التعليم والتعلُّم، وأهداف المقررات الدراسية، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، وطرق التقييم. وخلال الاجتماع الذي عقدته مع كبار المديرين، علِمت لجنة المراجعة أن بعض توصيات المقايسة المرجعية غير الرسمية قد تم تنفيذها كزيادة عدد الانشطة في المختبرات في المقرر (CSCI422)، والتي تم تنفيذها منذ الفصل الدراسي الأول في العام الدراسي 2014-2015. إلا أنَّ بعض التوصيات، كزيادة عدد المقررات الاختيارية، سيتم إدخالها في المراجعة الدورية للبرنامج والمجدولة في نهاية العام الدراسي 2015-2016. وعلاوة على ذلك، قدَّمت الكلية رسالة نوايا للقيام بمقايسة مرجعية رسمية مع جامعات إقليمية؛ تتم قبل إجراء المراجعة الدورية للبرنامج، كما ذكر أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين.

توصية 3-3: أن تراجِع سياساتها الخاصة بالتقييم؛ لتضمن بأن جميع التقييمات يتم فحصها داخليًّا؛ للتأكد من صحتها ومطابقتها لمخرجات التعلُّم المطلوبة قبل الاستخدام.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

خلال الزيارة التتبعية، شرح أعضاء هيئة تدريس برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب العملية الخاصة بآلية التدقيق القبْلي، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2012-2013، وطُبِّقت على عينة من المقررات الدراسية، وتم تعديلها في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2014-2015؛ لتغطي جميع المقررات الدراسية. ويقوم منسق التخصص بتدقيق كافة الامتحانات؛ الامتحانات التحضيرية، وامتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية؛ من أجل التحقق من ملاءمة ودِقة التقييم، وضمان ملاءمته لمخرجات التعلُّم المطلوبة في المقرر. وبعد التحقق الذي يقوم به منسق التخصص، تتم الموافقة على التقييم من قِبل رئيس القسم، والعميد المساعد، ويصادق عليه العميد قبل إجراء الامتحان. وخلال الزيارة التتبعية، تفحَّصت لجنة المراجعة ملفات المقررات الدراسية، ووجدت أن آلية التدقيق القبْلي منفَّذة بصورة منظَّمة في جميع المقررات منذ الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2014-2015. ومع ذلك، تشعر لجنة المراجعة بالقلق فيما يخص فاعلية هذه العملية؛ كونها تعتمد على ثلاثة منسقين في التخصص يقومون بتدقيق جميع التقييمات، كما أن هذا الأمر يمكن أن يشكل عبئًا كبيرًا على المنسقين، وهو ما يؤثر على جودة مخرجات التدقيق نتيجة لذلك. وعلاوة على ذلك، هناك اثنان من المنسقين لديهما أدوار إدارية في عملية الموافقة على الامتحانات؛ الأمر الذي يمكن أن يُفضي إلى تكرار المراجعين. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن تعدِّل الكلية عملية التدقيق القبْلي لتحسين فاعليتها. كما أنَّ هناك أدلة على وجود عملية للتدقيق البعْدي في ملفات المقررات الدراسية. وقد شرح أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة بأن عملية التدقيق البعْدي قد جرى تنفيذها لأول مرة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2014-2015؛ للتأكد من أن المدقق الأول قد اتخذ قرارًا صحيحًا ودقيقًا عند قيامه بتصحيح ورقة امتحان الطالب، وأن الدرجة قد مُنحت بناءً على معايير التقييم. ويعين رئيس القسم أحد أعضاء هيئة التدريس في القسم؛ للقيام بعملية التدقيق البعْدي، والتأكد من أن الدرجة الكلية صحيحة ودقيقة. كما قامت الجامعة أيضًا بتعديل سياستها الخاصة بالتعليم والتعلُّم والتقييم، وقلَّصت عدد التقييمات التجميعية من تسعة إلى أربعة تقييمات.

وقد عبّر أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة عن تقديرهم لهذا التحسين؛ كونه يساعد في وضع وتطوير أدوات تقييمية مُحكمة بشكل أكثر، ومتعاقبة ومركزة، كما أخبروا بذلك لجنة المراجعة. كما أنَّ هناك أدلة على عقد ورش للتدريب المهني، أُجريت لأعضاء هيئة التدريس؛ من أجل تطوير وتحسين مهاراتهم الخاصة بالتقييم، وتحسين مخرجات الطلبة، وعمليات التدقيق، ومخرجات التعلُّم المطلوبة.

توصية 3-4: *أن تقوم بمراجعة سياسة تدقيق الامتحانات؛ من أجل تدقيق عينات لجميع المقررات الدراسية.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

عدَّلت الجامعة مجموعة من سياسات التقييم؛ لضمان مصداقية الأدوات التقييمية، وأن جميع التقييمات تتوافق مع مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات الدراسية. وسياسة التقييم المعدلة في شهر نوفمبر 2014، تعرِّف أدوار ومسئوليات كافة الأشخاص المشاركين في هذه العملية، ونطاق، وهدف التدقيق الداخلي والخارجي، وإجراءات التدقيق القبْلي، والتدقيق البعْدي، والتدقيق الخارجي، والتصحيح المزدوج. وتضمن السياسة أن جميع الأدوات التقييمية تخضع للتدقيق وفقًا لمعايير معرَّفة في السياسة لاختيار عينة أعمال الطلبة المُقيَّمة. ولجنة المراجعة تلاحظ دور لجنة التحسين المستمر في الكلية في التحقق من تنفيذ عمليات التدقيق التي يقوم بها المدققون. كما تُقدَّم تقارير لجنة التحسين المستمر في الكلية إلى مجلس الكلية، حيث تتم مراجعتها، ووضع خطط العمل لمعالجة التوصيات التي ترد في هذه التقارير. وخلال الزيارة التتبعية، درست لجنة المراجعة عملية التدقيق المطبقة، ووجدت أن هناك تدقيقًا منفَّذًا للامتحانات التحضيرية، وامتحانات منتصف الفصل والامتحانات النهائية. وعلاوة على ذلك، يقوم الممتحِنون الخارجيون بالتعليق على ملفات المقررات الدراسية، والتي تتضمن عينات من أعمال الطلبة المقيَّمة بما فيها الواجبات المنزلية. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت أن بعض المشروعات المقيَّمة لم يتم تدقيقها خارجيًّا. وهذا الأمر بحاجة للمعالجة.

توصية 3-5: أن تراجِع سياستها المعنية؛ لكي يضطلع المُمتحِن الخارجي بدور أكثر فاعلية في تدقيق الأدوات التقييمية ونتائج التقييم.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

تعرِّف السياسة المعدّلة للتدقيق هدف الممتحِن الخارجي خلال تدقيق كافة الأدوات التقييمية. وتحدد السياسة أدوار كلٍّ من الممتحِن الخارجي للبرنامج، والممتحِن الخارجي للمقررات الدراسية. كما توجد هناك إرشادات معرَّفة تصف إجراءات وأهداف التدقيق الخارجي. وللممتحِن الخارجي للبرنامج دورٌ أكبر في تعديل أهداف البرنامج، ومخرجات التعلُّم المطلوبة، وعمليات التقييم، وتقييم الطلبة واستطلاعاتهم، وبالتالي تقديم التوصيات لتعزيز البرنامج. ومن جهة أخرى، فإن ممتحِن المقررات الدراسية يعدِّل مخرجات التعلُّم الخاصة بالمقررات، ومحتوياتها، وطرق التعليم والتعلُّم، ويدقق التقييمات التجميعية. وقد درست لجنة المراجعة التقرير المقدَّم من الممتحِن الخارجي للبرنامج. ويقيِّم التقرير المقدَّم التقدم الذي حققته الكلية في معالجة التوصيات التي وردت في تقرير مراجعة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب. وعلاوة على ذلك، تفحَّصت لجنة المراجعة تقارير الممتحِنين الخارجيين للمقررات الدراسية، ولاحظت أن هذه التقارير تتناول جوانب مختلفة من المقررات الدراسية بما في ذلك تعديل مخرجات التعلُّم المطلوبة للمقررات، وملاءمة الامتحانات النهائية. وقد وجدت لجنة المراجعة هذه التقارير مفيدة في تحسين توصيفات المقررات الدراسية، وطرق التقييم المستخدمة. إلا أنَّ التدقيق الخارجي – ما عدا التدقيق الخارجي الخاص بالامتحان النهائي – هو عملية تدقيق بعْدي، ولذا فإن لجنة المراجعة توصي بتوسيع التدقيق الخارجي القبْلي ليشمل كافة الأدوات التقييمية. وعلاوة على ذلك، لاحظت لجنة المراجعة أن الكلية تعيِّن مدققًا خارجيًّا واحدًا لجميع مقررات البرنامج، على الرغم من اختلاف التخصصات الفرعية لهذه المقررات. ولذا توصي لجنة المراجعة الكلية بتوسيع قائمة المدققين الخارجيين؛ لتغطي التخصصات المختلفة التي يحتاجها البرنامج. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة – مع التقدير – خطط التحسين التي طورتها الكلية؛ لمعالجة توصيات الممتحِن الخارجي للمقررات الدراسية وللبرنامج. كما توجد هناك أدلة على عمليات محسَّنة؛ نتيجة تنفيذ توصيات الممتحِن الخارجي. ومنها، على سبيل المثال، تضمين تقرير الانتحال بوصفه أحد متطلبات مشروع التخرج.

توصية 3-6: *أن تقوم بدراسة تفصيلية وتحليل لمعدل استبقاء الطلبة في البرنامج.*

الحُكم: معالجة جزئيًّا

أجرت الكلية تحليلاً لدُفعات برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب للأعوام الدراسية 2008-2015. ويُظهر تحليل الدفعات معدل تقدم يبدأ متدنيًا بمقدار (50%) في السنة الأولى من الدراسة، ليصل إلى (82%) تقريبًا في السنة الأخيرة من البرنامج. وقد برّر فريق البرنامج المعدل المتدني للتقدم بالقول: "إن عدد الطلبة الغير منتظمين غالبًا ما يكون كبيرًا في السنتيْن الأولى والثانية للبرنامج. حيث تسمح ضوابط الجامعة للطلبة بقطع دراستهم؛ استنادًا إلى بعض الظروف المسببة لذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معدل الاستبقاء يتزايد تدريجيًّا كما يشير إلى ذلك تحليل الدفعات؛ (45.7%) لدفعة العام الدراسي 2008-2009، (59.2%) لدفعة العام الدراسي 2009-2010، (64.1%) لدفعة السنة الدراسية 2010-2011، و(62.5%) لدفعة السنة الدراسية 2012-2013. ومع ذلك، فإن معدل الاستبقاء لايزال متدنيًا؛ ولذلك، فقد قامت الكلية باستطلاع لطلبة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب؛ لتحسين معدل الاستبقاء بناءً على التغذية الراجعة من الطلبة. وقد أشار تحليل هذا الاستطلاع ألى بعض الإجراءات التي يتوجب أن تقوم الكلية باتخاذها. وقد كان المقترح الأول تحسين عملية الإرشاد الأكاديمي؛ لمساعدة الطلبة الموظفين في الموازنة بين واجباتهم الوظيفية ومتطلبات دراستهم. وخلال الاجتماع الذي عُقد مع أعضاء هيئة التدريس، علِمت لجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس في برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب يراعون الطلبة الموظفين؛ للتأكد من عدم تحميلهم أعباءً إضافية في جدولهم الدراسي، والتأثير على واجباتهم الوظيفية. كما ذكر الطلبة الموظفون أن مرشديهم الأكاديميين يساعدونهم خلال عملية التسجيل للمواد؛ للتأكد من تحقق التوازن بين العمل والدراسة. وثانيًا فقد عبَّر الطلبة عن تقديرهم لوجود أعضاء هيئة تدريس يقدمون لهم حلقات تدريسية اضافية، وساعات إرشاد لمعالجة ضعفهم الدراسي. وإجراءات الدعم هذه موثَّقة في السياسة المعدلة والخاصة بخدمة الدعم الأكاديمي للطلبة. إلا أنَّ طرح المقررات الدراسية وجداولها لاتزال تشكل عقبة كبيرة أمام تحسين معدل استبقاء الطلبة. وقد ذكر الطلبة هذا الأمر أثناء المقابلة خلال الزيارة التتبعية. وكان لدى بعض الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة قلق من عدم توفر جميع المقررات الدراسية أثناء

فترة التسجيل للمواد، وهو غالبًا ما ينعكس سلبًا على تقدمهم الدراسي. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة الكلية بتحليل أسباب هذه المشكلة واتخاذ إجراءات فورية لحلها.

توصية 3-7: أن تعمل على الاستفادة الكاملة بأقصى قدرٍ ممكن من مهام أعضاء اللجنة الاستشارية الصناعية للبرنامج.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

طوّرت الجامعة سياسةَ وإجراءَ للجنة الاستشارية الصناعية للبرنامج. وأعضاء هذه اللجنة خبراء في تقنية المعلومات في مختلف المجالات، ومنها القطاع الحكومي، والمنظمات غير الحكومية، والقطاعات المالية والمصرفية، وخريجو البرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن أعضاء اللجنة الاستشارية الصناعية لديهم دورٌ فاعل في دعم برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب كما ذُكِر في العديد من محاضِر الاجتماعات. وأنَّ جميع محاضِر الاجتماعات موثَّقة، وقد قُدِّمت للجنة المراجعة أثناء الزيارة التتبعية لتطَّلع عليها. وقد تضمنت محاضِر الاجتماعات عددًا من الإجراءات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية الصناعية للبرنامج؛ لتحسين برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب، والتي قام فريق البرنامج بتنفيذها. ولأعضاء اللجنة الاستشارية الصناعية مهام وأهداف واضحة تتعلق بلجنتهم، وهم يشعرون بالحماسة، ولديهم الرغبة لدعم وتعزيز برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب. وخلال الاجتماعات مع أعضاء اللجنة الاستشارية، لاحظت لجنة المراجعة أنهم متحمسون كثيرًا، وأنهم توَّاقون للمشاركة بشكل أكثر من مجرد تقديم المشورة. ولجنة المراجعة تثمن أنَّ هناك لجنة استشارية مفعّلة وبها أعضاء متحمسون، وتقترح استخدام توصياتهم بصورة منظّمة لإثراء تحسينات البرنامج في مراجعاته القادمة.

5. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

يقيِّم هذا الجزء مدى معالجة برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب في جامعة أما الدولية للتوصيات الواردة في تقرير مراجعة البرنامج في شهر يناير 2013، تحت المؤشر(4): فاعلية إدارة وضمان؛ ونتيجة لذلك فإنه يصدر حكمًا بخصوص مستوى تنفيذ كل توصية من التوصيات الخاصة بهذا المؤشر، كما وردت في الملحق (1) من هذا التقرير.

توصية 4-1: *أن تُطوِّر وتُنفِّذ آلية لمراقبة فاعلية سياساتها.*

الحُكم: مُعالجة كليًّا

كما ورد في تقرير التقدم المقدَّم، تشرف إدارة ضمان الجودة والاعتماد على تنفيذ كافة السياسات والإجراءات الخاصة بالجامعة، وتنسق مع لجنة تحسين الجودة في الكلية؛ لكي تضمن أن مبادرات تحسين الجودة منفَّذة على مستوى الكلية. وخلال المقابلة، تأكدت لجنة المراجعة من أن أعضاء هيئة التدريس والموظفين على دراية جيدة بالسياسات والإجراءات المتعلقة بعملهم. وقد قامت إدارة ضمان الجودة والاعتماد بتطوير تقويم للتدقيق تقوم الإدارة بموجبه بعدد من عمليات التدقيق؛ لتقييم فاعلية تنفيذ سياسات الجامعة وإجراءاتها. كما قُدِّم للجنة المراجعة عددٌ من الأدلة على عمليات التدقيق ونتائجها، والتي تم الاستفادة منها في تطوير خطة للتحسين. ولجنة المراجعة تشجع الكلية على مواصلة هذه العملية.

توصية 4-2: *أن تُطوِّر وتُنفِّذ عملية شمولية لاتخاذ القرارات.*

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

خلال المقابلة، كان واضحًا للجنة المراجعة أن أعضاء هيئة التدريس على دراية جيدة بالسياسات والإجراءات المتعلقة بعملهم، وبالقرارات المتخذة من الإدارة العليا. وقد تأكد هذا الأمر بشكل أكثر من خلال الأدلة المقدَّمة، لاسيما محاضر اجتماعات القسم والكلية. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشعر بالقلق من أن أعضاء هيئة التدريس لايزالون في الجهة التي تتلقى نتائج عملية اتخاذ

القرارات، بدلاً من أن يكونوا جزءًا من هذه العملية، وذلك لأن أغلب القرارات يتم اتخاذها بطريقة التدرج من الأعلى إلى الأدنى، كما كان واضحًا خلال المقابلات.

توصية 4-3: أن تضمن بأنها تلتزم بسياستها الخاصة والتوقيتات الزمنية الخاصة بتطوير، ومراجعة، وتعزيز البرامج الأكاديمية.

الحُكم: مُعالجة كليًّا

فيما عدا التغييرات التي حدثت نتيجة لتعليمات مجلس التعليم العالي، فقد حافظت جامعة أما الدولية على استقرار برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب، وأبقت على ثبات المنهج الدراسي؛ لضمان الاستقرار. وخلال المقابلة، أُبلِغت لجنة المراجعة أن جميع التغذية الراجعة من مختلف الأطراف ذات العلاقة قد تم تسجيلها ومناقشتها. وقد تم إدخال الملاحظات التي يمكن معالجتها من خلال تعديل بسيطة للمفردات الدراسية للمقررات، وطريقة تقديم البرنامج من خلال المراجعة السنوية للبرنامج. أما تلك الملاحظات التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في المنهج الدراسي فقد تم الاحتفاظ بها؛ للمزيد من المناقشة خلال المراجعة الدورية القادمة للبرنامج في نهاية العام الدراسي 2015-2016، وذلك وفقًا لخطة جامعة أما الدولية لتطوير، ومراجعة، وتعزيز البرنامج. وقد تم مناقشة هذا الأمر بشكل أكثر تحت المؤشر (1).

توصية 4-4: أن تُطوِّر وتُنفِّذ سياسة وإجراءات لإبلاغ الجهات المختلفة ذات العلاقة بالنتائج والتحسينات.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لدى جامعة أما الدولية سياسة تم تطويرها في شهر أكتوبر 2011، حول نشر المعلومات العامة. وتنص هذه السياسة على الإجراءات المتبعة، وخطوط المسئولية في إصدار النشرات الإخبارية، والتصريحات، والمواد الصحفية على الموقع الإلكتروني للجامعة. غير أنَّ الوثيقة، مع ذلك، لا تذكر بوضوح سياسة الجامعة فيما يتعلق في نشر نتائج الاستطلاعات، ونقلها لمختلف الأطراف ذات العلاقة. وعلى الرغم مما قيل أعلاه، فقد قُدِّمت للجنة المراجعة أدلة لعدد من المناسبات التي

زوِّدت بها الأطراف ذات العلاقة بنتائج تغذيتها الراجعة والإجراءات التي أُتخِذت تبعًا لذلك. وقد أكد ذلك الطلبة وأعضاء اللجنة الاستشارية التي تمت مقابلتهم. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن تقوم الجامعة بتعديل سياستها الخاصة بنشر المعلومات العامة؛ لكي تنص بوضوح على آلية يتم من خلال نشر النتائج وتوزيعها على مختلف الأطراف ذات العلاقة.

توصية 4-5: أن تزيد من أنشطة التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في الجوانب الأكاديمية ذات القيمة الحقيقية.

الحُكم: مُعالجة جزئيًّا

لقد طوّرت كلية دراسات الحاسوب خطة للتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس هدفها الأساسي، كما هو مذكور، ضمان "تلبية حاجات مختلف البرامج المطروحة في كلية دراسات الحاسوب لأعضاء هيئة التدريس ذوي تأهيل مناسب". إلا أنَّ الوثيقة، مع ذلك، تتضمن قائمة بالأهداف المهنية، والإستراتيجيات، ومقاييس الأداء، والفعاليات التي جاء ذكرها تحت أربعة جوانب أساسية هي: التدريس، الأبحاث، المشاركة المجتمعية، وضمان الجودة والاعتماد. إلا أنه ليس من الواضح كيفية ربط هذه الجوانب بالحاجات الفردية لأعضاء هيئة التدريس، أو كيف تشخِّص الكلية هذه الحاجات. وعلاوة على ذلك، فإن هناك عددًا كبيرًا من هذه الأنشطة لم تجد طريقها للتنفيذ بعد، أو أنها نُفِّذت على عدد محدود من أعضاء هيئة التدريس؛ الأمر الذي يجعل من السابق لأوانه تقييم فاعليتها.

توصية 4-6: أن توسِّع منظورها الخاص بسوق العمل ليشمل القِطاعين الخاص والحكومي، وأن تُنوّع مصادر بياناتها.

الحُكم: غير مُعالجة

بتاريخ 24 فبراير 2015، وقَّعت جامعة أما الدولية مذكرة تقديم خدمات مع شركة استشارات؛ للقيام بدراسة استقرائية لسوق العمل فيما يتعلق بجميع برامج جامعة أما الدولية، مع مقترح عام تم تقديمه من قبل تلك الشركة بتاريخ 24 مارس 2015، ويحدد النطاق الكلي للدراسة دون تقديم

إطار زمني واضح، أو طرق محددة لاستطلاع السوق. وحتى تاريخ الزيارة التتبعية، لم تقدَّم أدلة على إبرام اتفاق نهائي بين الجامعة وشركة الاستشارات هذه حول المقترح.

6. الاستنتاج

بعد الأخذ في الاعتبار تقرير التقدُّم الذي أعدته المؤسسة، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة التتبعية، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *إجراء الزيارة التتبعية لمراجعة البرامج الأكاديمية*، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة للهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب:

حقق برنامج بكالوريوس في علوم الحاسوب، والذي تطرحه كلية دراسات الحاسوب، جامعة أما الدولية، "تقدم غير ملائم"؛ ونتيجة لذلك فإن البرنامج سيخضع لزيارة تتبعية ثانية.

ملحق1: الحُكم الخاص بكل توصية

الحُكم	المعيار
معالجة كليًّا	لقد أظهرت المؤسسة تقدماً ملحوظاً في معالجة التوصية، وقد تمخضت الإجراءات التي قام بها فريق البرنامج عن تحسينات هامة في الجانب الذي تم تشخيصه، وبالنتيجة، ساهمت في استيفاء متطلبات المؤشر.
معالجة جزئيًّا	قامت المؤسسة بإجراءات إيجابية لمعالجة التوصية. وهناك أدلة على أن هذه الخطوات قد أدت إلى التحسينات، وأن هذه التحسينات مستدامة. والإجراءات المتخذة إيجابية، ولكنها ذات أثر محدود على قدرة البرنامج على استيفاء متطلبات المؤشر.
غير معالجة	لم تتخذ المؤسسة الإجراءات المناسبة لمعالجة التوصية و/ أو أن الإجراءات المتخذة ذات أثر قليل أو ليس لها أثر على جودة تقديم البرنامج والمعايير الأكاديمية. ولاتزال نقطة الضعف موجودة فيما يتعلق بهذا التوصية.

ملحق 2: الحُكم الإجمالي

الحُكم الإجمالي	المعيار
تقدمٌ جيد	لقد قامت المؤسسة بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بشكلٍ كامل، وتشمل هذه التوصيات ذات التأثير الأكبر على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وما تبقى من التوصيات معالج بشكلٍ جزئي. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم ملائم	قامت المؤسسة جزئيًّا على الأقل بمعالجة معظم التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة بما فيها تلك التوصيات التي لها تأثير كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. وهناك عدد من التوصيات التي تمت معالجتها بشكلٍ كامل، وهناك أدلة على أن المؤسسة يمكن أن تحافظ على التقدُّم المتحقق. **وليس هناك حاجة لزيارة تتبعية أخرى.**
تقدم غير ملائم	لقد حققت المؤسسة القليل من التقدُّم أو لم تحقق تقدماً في معالجة عدد مهم من التوصيات التي تضمنها تقرير المراجعة و/ أو تقرير المتابعة السابقة، لاسيما تلك التوصيات التي لها أثر كبير على جودة البرنامج، وتقديمه، والمعايير الأكاديمية. **هناك حاجة للقيام بزيارة تتبعية ثانية،** في حال كانت هذه الزيارة التتبعية الأولى للبرنامج.